وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية

الرقم ١ / ٢ / ٧٠٧٨
التاريخ ١٠ / جمادى الاول / ١٤٤٣
الموافق ١٤ / ١٢ / ٢٠٢١

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية شؤون المغتربين

لاحقا لكتابكم رقم 48335/366/12 بتاريخ 2021/11/10 والمتضمن صورة عن كتاب سعادة المندوب الدائم ومرفقه رسالة المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة أسبابه وعواقبه ريم السالم والمتضمن طلب تجديد الدعوة لإنشاء مرصد لحالات قتل الاناث بالإضافة الى تزويدهم بمعلومات محدثة حول عددا من المواضيع، ارفق لكم الرد المشترك والمعد من الجهات المعنية بكتابكم لإجابتها وعلى النحو المبين في المرفق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

المهندس موسى حابس المعايطة
وزير الشؤون السياسية والبرلمانية
رئيس اللجنة الوزارية لتمكين المرأة

نسخة: مديرية شؤون المجتمع المدني – قسم المرأة
نسخة : السيده هيا العوايشة – سكرتير اللجنة الوزارية لتمكين المرأة
نسخة : مكتب معالي الوزير

المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٥٥٠١٢٠٠ ٦ ٩٦٢+ فاكس: ٥٥٤٢٢٦٥ ٦ ٩٦٢+ ص.ب: ٨٣٠٩٥١ عمان ١١١٨٣ الأردن. البريد الإلكتروني: info@mopa.gov.jo

انطلاقا من الإرادة السياسية للحكومة الاردنية والقائمة على دعم تمكين المرأة في جميع المجالات وحمايتها من كافة اشكال العنف القائم ضدها، وايمانا من الحكومة بأهمية وجود مناهج عمل تدعم ما تقرره من سياسات وتوجيهها في المسارات الصحيحة، والتزاما منها في تبني ما ينسجم من مقترحات مقدمة مع توجهها في دعم المرأة وحمايتها، نرفق لكم ردا على المقترح الوارد لنا من المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة أسبابه وعواقبه ريم السالم والمتضمن طلب تجديد الدعوة لإنشاء مرصد لحالات قتل الاناث بالإضافة الى تزويدهم بمعلومات محدثة حول عددا من المواضيع وعلى النحو التالي:

الخطوات المتخذة لإنشاء مرصد وطني لقتل الاناث:

- بناء على المقترح المقدم من قبلكم لإنشاء مرصد لحالات قتل الاناث، قام رئيس اللجنة الوزارية لتمكين المرأة في رئاسة الوزراء بتشكيل فريق عمل مصغر من عدد من الجهات الحكومية والوطنية المعنية بقضايا المرأة وعلى النحو التالي (رئيس اللجنة الوزارية لتمكين المرأة / وزارة التنمية الاجتماعية / وزارة العدل / اللجنة الوطنية لشؤون المرأة / ادارة حماية الاسرة والاحداث (مديرية الامن العام) / المركز الوطني لحقوق الانسان) لغايات بحث جدوى تطوير المرصد الحالي العامل تحت مظلة المركز الوطني لحقوق الانسان كجهة وطنية مستقلة تمتاز بالمصداقية (وحاصل على تصنيف A على مستوى مراكز حقوق الانسان حول العالم)، سيتم وبالتعاون مع الفريق مراجعة جميع الصياغات والمؤشرات لضمان انسجامها مع الالية المقترحة لتطوير المرصد تضمن توافر البيانات والمعلومات ذات الصلة.

التدابير الجديد المتخذة والبحوث والدراسات التي اجريت لتحليل جرائم قتل النساء ذات الصلة بنوع الجنس.

- تم خلال العام الماضي تشكيل لجنة وزارية للوقاية من العنف الاسري ضمت في عضويتها عددا من الجهات المعنية في شؤون المرأة وهم (رئيس اللجنة الوزارية لتمكين المرأة رئيسا، وعضوية كل من وزارة التنمية الاجتماعية / امين عام ديوان التشريع والرأي، وامين عام اللجنة الوطنية لشؤون المرأة ، وإدارة حماية الاسرة والاحداث في مديرية الامن العام. وأمين عام المجلس الوطني لشؤون الاسرة) حيث عملت اللجنة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف الى مجابهة العنف ضد المرأة بشكل خاص والاسرة بشكل عام منها:

- مصادقة وزارة الداخلية على دليل التعامل مع العنف الأسري (دليل الاجراءات) والذي اعده المجلس الوطني لشؤون الاسرة للعاملين في وزارة الداخلية للتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل، وتعميمه على الحكام الإداريين وتدريبهم على التعامل معه، حيث يساهم الدليل في تنظيم اجراءات تعامل الوحدات الإدارية مع حالات العنف وبصورة تضمن سهولة الاجراءات وتسلسلها وآليات متابعتها.
- اصدار تعميم باعتماد الاطار الوطني لحماية الاسرة من العنف كوثيقة مرجعية والزام المؤسسات بتنفيذ الدور المناط بها.
- مصادقة الحكومة على الخطّة التنفيذيّة لمصفوفة الأولويات الهادفة إلى تعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النّوع الاجتماعي، والعنف الأسري، وحماية الطفل للسنوات 2021 – 2023واصدار تعميم للوزارات كافة للالتزام بالعمل بها.

- اعتمدت الحكومة مجموعة من التدابير لحماية النساء والفتيات خاصة الأكثر ضعفاً والأكثر حاجة للحماية، تم رفع مستوى الاستجابة لقضايا حماية الاسرة الى الاولوية بالدرجة الاولى على نظام تلقي البلاغات المحوسب الموحد 911 بما يضمن تدخل جميع وحدات الأمن العام الأقرب لموقع الحدث وبكافة تشكيلاته للحد من وقوع العنف.

- رفع آليات الإبلاغ لعشر اليات للتناسب مع تحديات المرحلة حيث تم استخدام خط الطوارئ الساخن 911، استحداث واتس اب 0797911911، تطبيق 911 على الهواتف الذكية، البريد الإلكتروني الخاص بالإدارة، بالإضافة إلى منصات التواصل الاجتماعي و المتمثلة بتطبيق الماسنجر على صفحة الفيس بوك للإدارة وصفحة الانستغرام بالإضافة الى الاليات التقليدية والاحالة من الشركاء.
- قامت ادارة حماية الاسرة والاحداث مع وزارة التنمية الاجتماعية بمراجعة بروتوكولات العمل لمواكبة التطور في نوع القضايا المبنية على النوع الاجتماعي و الجنس (تم تشكيل لجنة عليا لهذه الغاية).
- باشرت إدارة حماية الاسرة والاحداث بإجراء التسوية في النزاعات الاسرية عملا بأحكام قانون العنف الاسري لسنة 2017 بعد هيكلة الادارة استحداث شعبة التسوية والتدابير.
- حصلت مديرية الامن العام على موافقة وزارة التعليم العالي لاعتماد الدبلوم التدريبي للعاملين في مجال حماية الاسرة بمعدل 340 ساعة تدريبية لضمان جودة الخدمة المقدمة.
- اصدرت مديرية الامن العام استراتيجية ادماج النوع الاجتماعي للأعوام 2021-2023
- مصادقة الحكومة الاردنية على الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2020-2025 والتي تتضمن هدفا استراتيجيا حول مجابهة العنف: النساء والفتيات يتمتعن بحياةٍ خاليةٍ من كافة أشكال العنف المبني على أساس الجنس حيث تعكف الحكومة الآن على ضمان تنفيذها من خلال موائمتها مع البرنامج التنفيذي التأشيري الحكومة لمن خلال تضمين تعزيز خدمات الحماية والوقاية الواردة في البرنامج التنفيذي الحكومي للأعوام 2021-2025 ضمن خطتها التنفيذية وتخصيص وتوجيه الموازنات من أجل تحقيق ذلك.
- تعكف اللجنة الوطنية لشؤون المرأة على اعداد ورقة تحليلية تهدف الى دراسة الاحكام القضائية في الجرائم (المؤدية لموت النساء) خلال الاعوام من 2011- 2020 ضمن سياق المتغيرات التشريعية والمجتمعية، وسيتم تحليلها فيما اذا كانت هذه الاحكام تحقق سوابق قضائية في تحقيق الردع العام وعدم الافلات من العقاب، وسيتم تزويدكم بنتائجها فور الانتهاء منها.

- انشاء دار (آمنة) لإيواء النساء المعرضات للخطر والتابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، والتي يأتي إنشاؤها ضمن سلسلة منظومة حماية المرأة في الاردن، وإصدار نظام خاص بها وتعليمات منبثقة لإنهاء حالات الحجز الوقائي للنساء المعرضات للخطر من الموقوفات إداريا. ويوجد تحت التأسيس الان دور ايواء للنساء المعفنات في الجنوب 2022. وتم ايضا ترخيص سكنات بديلة للنساء حتى لا تفرق الام عن اطفالها.
- تشكيل الفريق الوطني لحماية الأسرة لمعالجة الثغرات في منظومة حماية أفراد الأسرة لوقف تكرار حوادث العنف الأسري، ومنحه بموجب النظام الصادر بالجريدة الرسمية صلاحيات الرقابة والإشراف على تنفيذ التوجيهات والسياسات الوطنية الخاصة بالأسرة، ومتابعة التزام المؤسسات الوطنية بها كمرجعية إعداد خططها المؤسسية في مجال حماية الأسرة، إلى جانب ضمان استمرار النهج التشاركي للمؤسسات المعنية على المستوى الوطني. وسيسهم الفريق بترسيخ مبدأ التشاركية بين الجهات المعنية بالحماية من العنف وتوضيح ادوار كل جهة وتنظيمها وتعزيز الدور الاشرافي والرقابي لكل منها.

السوابق القضائية الحديثة او السوابق القضائية بشان قتل الاناث خلال الثلاث سنوات الاخيرة مقارنة بين الفترة من بداية الجائحة السابقة :

1- أعداد الضحايا في قضايا القتل مصنف حسب الجنس للفترة من بداية عام 2019 ولغاية 8/12/2021

المصدر (وزارة العدل)

السنوات	اعداد الضحايا الكلي	نسب التغير بأعداد الضحايا قبل كورونا وبعدها	اعداد الضحايا من الاناث	نسبة الضحايا الاناث من العدد الكلي	اعداد الضحايا من الاناث والفاعل ذكر غير محدد صلة القرابة **	نسبة اعداد الضحايا من الاناث والفاعل ذكر غير محدد صلة القرابة	اعداد الضحايا الذكور	اعداد الضحايا من الذكور والفاعل انثى غير محدد صلة القرابة	نسبة اعداد الضحايا من الذكور والفاعل انثى غير محدد صلة القرابة
2019	421	سنة الأساس	79	19%	61	77%	342	5	1%
2020	244	-42%	42	17%	39	93%	202	4	2%
2021	149	-39%	30	20%	26	87%	119	2	2%

2- الحالات التى حولت للجهات القضائية والتي تعاملت معها إدارة حماية الاسرة والأحداث.

المصدر (ادارة حماية الاسرة) /ادارة المعلومات الجنائية / مديرية الامن العام

		2018م	2019م	2020م
قضايا حولت للجهات القضائية والتي تعاملت معها إدارة حماية الاسرة والأحداث	جسدي	2545	2944	2774
	جنسي	1156	1385	1421
دراسات اجتماعية حولت لمكتب الخدمة الاجتماعية		5240	8240	8317
عدد المجني عليهن الاناث في جرائم القتل ضد المرأة		9 خارج الاسرة 15 داخل الاسرة	7 خارج الاسرة 19 داخل الاسرة	6 خارج الاسرة 16 داخل الاسرة
عدد المجني عليهن الاناث في جرائم الضرب المفضي للموت		0 خارج الاسرة 2 داخل الاسرة	1 خارج الاسرة 0 داخل الاسرة	1 خارج الاسرة 2 داخل الاسرة

المرفقات بكتاب الرد المشترك

- مصفوفة اولويات العمل لتعزيز منظومة الحماية من العنف الاسري.
- لمزيد من المعلومات حول الادلة والتشريعات والاجراءات يرجى زيارة الموقع التالي:

HTTPS://NCFA.ORG.JO/AR/PUBLICATION